الاحلال في القوى العاملة*

د. عطيه المهدي الفيتوري**

مقدمـة :

تقوم كثير من البلدان النامية بوضع خطط وبرامج إقتصادية معينه وذلك للعمل على إحلال العناصر الوطنية محل العناصر الأجنبية خاصة عندما تقطع شوطا لابأس به في مجال التنمية الاقتصادية.

وغالبا مايقصد باحلال العناصر الوطنية محل العناصر الاجنبية تلك الوظائف الفنية ووظائف الادارة العليا فالبلدان النامية تفتقرر في أغلب الاحوال الى الكوادر الفنية المدربة تدريبا عاليا وبالتالي تلجأ الى الاستعانة بالخبرات الاجنبية في المجالات المختلفة في بداية المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية وما أن تقطع شوطا لابأس به في مجال التنمية حتى تكون قادرة على محاولة إسناد بعض التخصصا الفنية الى العناصر الوطنية.

في هذا الشأن يجب التميز بين نوعين من البلدان النامية فهناك بلدان نامية تتميز بوفرة في عدد السكان مثل مصر والهند واندونيسيا .. الخ. حيث هنا غالبا ماتتواجد العناصر الاجنبية في التخصصات العليا اما المستويات الدنيا من الادارة والاعمال الفنية والاعمال العادية فيكون عندها اكتفاء ذاتي أو قدرة ذاتية على سد الفراغات التي قد تتطلبها برامج التنمية في هذه المجالات. اما النوع الثاني من البلدان فهي تلك البلدان التي تتميز بانخفاض في عدد سكانها، مثل ليبيا والكويت والسعودية..ألخ. فهذه البلدان لاتستطيع سد حاجاتها من القوى العاملة الوطنية على مستوى التخصصات المختلفة وبالتالي تلجأ الى الاستعانة بالايدي العاملة الاجنبية سواء على مستوى التخصصات الفنية العليا أو على مستوى التخصصات المتوسطة أو حتى على مستوى الاعمال العادية التي لاتتطلب أي مهارة وذلك بسبب إنخفاض عرض العمالة الوطنية عن سد إحتياجات الطلب المتزايد. فمثلا اذا ما أفترضنا أن العمالة الموجودة في ليبيا في سنة ١٩٨٠ تعبر عن الوضع التوازني أي أن مجموع الطلب على الأيدي العاملة يتساوى مع عرض اليد العاملة المتواجدة في الاقتصاد الليبي في تلك السنة سواء كانت عمالة ليبية أم عمالة غير ليبية نجد أن الطلب على الأيدي العاملة (حسب الجدول ١) هو ٨١٢,٨ الف في سنة ١٩٨٠م بينما عرض اليد العاملة الليبية في تلك السنة هو ٥٣٢,٨ فقط وبالتالي هناك عجز في عرض اليد العاملة مقداره ٢٨٠ الف تتم تغطية هذا العجز في الأيدي العاملة عن طريق الاستعانة بالايدي العاملة غير الليبية. نجد أيضا ان الهوة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة الوطنية تزداد فمثلا كان العجز في عرض الايدي العاملة الوطنية في سنة ١٩٧٠ هو حوالي ٥٠ الف عامل تمت تغطيتهم بالعمالة غير الليبية ونظرا لاحتياجات التنمية الاقتصادية في ليبيا والتي بدأت بصورة جدية ومكثفة منذ أوائل السبعينات نجد أن الحاجة الى الأيدي العاملة تزداد وهدا مايعكسه معدل النمو في مجموع الطلب على الايدي العاملة وهو ٦,٥٪ سنويا بينما النمو في الايدي العاملة الليبية لا يتجاوز ٣,٤٪ سنويا وهذا معناه ان عدد الأيدي العاملة غير الليبية يجب أن ينمو بمعدل أكبر من معدل الطلب الاجمالي على الايدي العاملة وبذلك نرى ان عدد الايدي العاملة غير الليبية ينمو بمعدل سنوي قدره ١٨,٨٪ خلال فترة السبعينات. وبالتالي أصبحت نسبة الايدي العاملة غير الليبية الى مجموع اليد العاملة تتجاوز ٣٤٪ في السنة ١٩٨٠.

---

* ألقيت هذه الورقة في دورة موظفي الشركة الوطنية للكيماويات النفطية.

** أستاذ مساعد وأمين الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية الأقتصاد ـ جامعة قاريونس.

(جدول ١)
القوى العاملـــة في ليبيـــــا*

الاستخدام	السنة ١٩٧٠	السنة ١٩٨٠	معدل النمو السنوى
ليـبيـــين	٣٨٣,٥٠٠	٥٣٣,٨٠٠	٪٣,٤
غير ليبيـين	٥٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٪١٨,٨
المجموع	٤٣٣,٥٠٠	٨١٢,٨٠٠	٪٦,٥
غير الليبيـين / الليبيـــين	٪١١,٠	٪٥٢,٦	

*المصدر : امانة التخطيط : منجزات التحول الا قتصادي والاجتماعي في الجماهيريه ١٩٧٠ - ١٩٨٠

هيكل القوى العاملة :

كما قلت سابقا وكما عرفنا من الجدول رقم ١ فإن ليبيا تتميز بنقص في القوى العاملة اللازمة لسد الحاجات المختلفة وعليه تلجأ البلاد الى الاستعانة بالايدي العاملة الاجنبية ولهذا نجد أن عرض اليد العاملة الليبية هو أقل بكثير من الطلب عليها في مختلف المستويات التعليمية. فالجدول ٢ يوضح توزيع اليد العاملة الليبية وغير الليبية حسب المستويات الدراسية. ومن هذا الجدول يتبين لنا الاختلاف النسبي في هيكل العمالة الوطنية عن هيكل العمالة غير الوطنية المتواجده في الاقتصاد الليبي فأكثر من ثلث العمالة الليبية هم من الاميين بينما نسبة الاميين في العمالة الاجنبية لاتتجاوز ١٧,٨٪ أما الذين يقرأون ويكتبون فيمثلون حوالي ثلث القوى العاملة غير الليبية.

إن العجز في عرض اليد العاملة يظهر في المستويات التعليمية المتوسطة والعليا فنجد أن العدد المطلق لغير الليبيين هو أكبر من عدد الليبيين في مستويات التعليم الثانوية والتمريض والمؤهلات التي تزيد عن الثانوية وتقل عن الجامعية وذوي الشهادات الجامعية العليا فعدد غير الليبيين الذين يحملون الشهادة الثانوية هو أكبر من عدد الليبيين الذين يحملون هذه الشهادة وهذه الفئة غالبا ماتكون فئة الفنيين في مختلف التخصصات. كذلك فان فئة ذوي المؤهلات التي تقع بين الثانوية والجامعة هم في جلهم ذوي التخصصات الفنية والمهنية المتوسطة مثل المحاسبين والمدرسين والفنيين .. الخ. فان عدد غير الليبيين يفوق بكثير عدد الوطنيين الذين يحملون هذه المؤهلات.

(جدول ٢)

توزيع القوى العاملة الليبية وغير الليبية حسب المستوى الدراسي لعام ١٩٨٠

المستوى الدراسي	الليبيين	٪	غير الليبيين	٪	المجموع	٪
أمّـــي	١٠٧٩٨١	٣٥,٨	٣٥٤٠٧	١٧,٨	١٤٣٣٨٨	٢٨,٨
يقرأ ويكتب	٦٢٩٨٩	٢٠,٩	٦٦٠٨٧	٣٣,٢	١٢٩٠٧٦	٢٥,٨
ابتدائيـة	٤٨٠٩٢	١٦,٠	١٧٦٦٥	٨,٩	٦٥٧٥٧	١٣,١
اعـداديـة	٢٠٩٧٥	٧,٠	١٦١١١	٨,١	٣٧٠٨٦	٧,٤
ثانويـة	٩٣٢٠	٣,١	١٧٤٨٩	٨,٨	٢٦٨٠٩	٥,٤
اجازة تدريس	٣٥٣٢٨	١١,٧	٤١٧٩	٢,١	٣٩٥٠٧	٧,٩
دبلوم تمريض	١٦١٨	٠,٥	٤٣٣٥	٢,٢	٥٩٥٣	١,٢
مؤهلات تزيد عن الثانوية وتقل عن الجامعة	٣٣٤٧	١,١	٥٦٧٣	٢,٨	٩٠٢٠	١,٨
شهادة جامعيـة ودراسات عليـا	١١٥٨٦	٣,٩	٣٢١٣٥	١٦,١	٤٣٧٢١	٨,٧
المجموع	٣٠١٢٣٦	١٠٠,٠	١٩٩٠٨١	١٠٠,٠	٥٠٠٣١٧	١٠٠,٠

المصدر : مصلحة الاحصاء – امانة التخطيط – النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام ١٩٨٠

نجد أن الفرق أو العجز في سد الحاجة من الايدي العاملة المدربه الوطنية يظهر بصورة أوضح في المجموعة الاخيرة التي تمثل أعلى مستويات التعليم وهي فئة ذوي الشهادات الجامعية والدراسات العليا والتي غالبا ماتضم المهندسين والمحاسبين والاداريين ومدرسوا الثانوية والمعاهد المختلفة .. الخ. فنجد ان عدد الليبيين الذين لديهم هذه المؤهلات ١١٥٨٦ شخص بينما حاجة البلاد من هذه المستويات تقدر بـ ٤٣٧٢١ شخص وبالتالي فإن الفرق وهو ٣٢١٣٥ هو عمالة غير ليبية وبهذا فإن اليد العاملة الوطنية تمثل حوالي ربع العمالة المتواجدة في الاقتصاد بينما العمالة غير الليبية من جملة هذه المستويات تمثل حوالي ٣ /٤

(جدول ٣)

توزيع العمالة في بعض المهن لعام ١٩٨٠

	مهندسون	٪	اطبـاء	٪	محاسبون	٪	مدرسو ثانوي	٪
ليبيين	٩٢٨	١٣,٥	٤٢٣	٨,٨	١٥٠٢	٣٢,٨	١١٦٨٨	٤٣,٣
غير ليبيين	٥٩٥٣	٨٦,٦	٤٣٩٢	٩١,٢	٣٠٦٨	٦٧,٢	١٤٠٠٦	٥٦,٧
المجموع	٦٨٨١	١٠٠	٤٨١٥	١٠٠	٤٥٧٠	١٠٠	٢٤٦٩٤	١٠٠

المصدر / امانة التخطيط : النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام ١٩٨٠

العمالة الاجمالية من حملة هذه الدرجات العلمية.

لو أخذنا مثلا بعض المهن التي تندرج تحت هذه الفئة الأخيرة لتحدد عدد الليبيين وغير الليبيين في كل مهنة على حدة فاننا سنجد في الجدول ٣ العجز الواضح خصوصا في مهنة الاطباء ومهنة المهندسين فعدد الاطباء الليبيين أقل من ٩٪ من عدد الاطباء الموجودين في البلاد كذلك فان عدد المهندسين الليبيين هو أقل من ١٤٪ من إجمالي عدد المهندسين الموجودين في البلاد أيضا.

العجز يظهر في مهنتي المحاسبون ومدرسوا الثانوي ولكن بصورة أقل حدة من تلك الموجودة في مهنتي الاطباء والمهندسون فعدد المحاسبين الليبيين هو أقل بقليل من ثلث إجمالي المحاسبين المشتغلين في ليبيا أما مدرسو الثانوي فنجد أن عدد الليبيين هو أقل من نصف عدد المدرسين بالمدارس الثانوية.

هذه المستويات المهنية الاربعة التي اخترتها تتطلب في الواقع الشهادة الجامعية على الأقل ونجد بصورة عامة أن البلد يعاني من عجز في هذه المهن أكبر مما يعانيه البلد من عجز في المهن المتوسطة والمهن الدنيا الأخرى والتي غالبا ماتتطلب مستويات علمية أقل.

الآثار المختلفة للأحلال :

إن هذا النقص الواضح في الأيدي العاملة الليبية الماهرة يتطلب سياسة دقيقة ومحكمة للاحلال في هذه الوظائف الفنية والادارية والقيادية لان هناك آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية يسببها وجود هذا النقص في العمالة الماهرة المدربة فالاحلال في هذه الوظائف أو المهن يؤدي الى التخلص من المشاكل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تسببها وجود العمالة الاجنبية. فلو ان كل منشأة أو كل مصنع وضع برنامجا لاحلال اليد العاملة الليبية محل اليد العاملة غير الليبية لتحققت الكثير من الاثار المرغوبة إقتصاديا على أن يكون هذا البرنامج برنامج مخطط وشامل ومتكامل على مستوى الاقتصاد ككل أخذا في الاعتبار الاحتياجات الاساسية أو الضرورية وبالتالي إعطاء الأولوية لأحلال العناصر الوطنية محل العناصر الاجنبية في بعض المهن أو في بعض المنشآت.

ولكي توضح الصورة أكثر نستعرض في إيجاز الآثار التي يحدثها الأحلال على وضع المنشأة الفردية، ومن بين هذه الآثار:

١ ـ تخفيض التكاليف:

فمن المعروف ان أجور ومرتبات غير الليبيين هي أعلى من أجور ومرتبات الليبيين ذوي نفس الخبرة والشهادات العلمية حيث قد يصل هذا الاختلاف الى الضعف في بعض الاحوال أو حتى أكثر من ذلك أي أن الاجنبي يتقاضى ضعف مرتب الليبي الذي يحمل نفس المؤهل العلمي ونفس الخبرة بالاضافة الى بعض التكاليف الأخرى مثل تذاكر السفر وغير ذلك من العلاوات التي تمنح الى المغتربين وهذا بالطبع يؤدي الى إرتفاع تكاليف الانتاج. فمن الناحية الاقتصادية وحسب هذه الاحوال فإن إحلال اليد العاملة الوطنية يؤدي الى خفض التكاليف.

٢ ـ رفع الكفاءة في أداء العمل نتيجة الاستقرار:

من المعروف ان العمالة الاجنبية لاتتميز بالاستقرار حيث يتم دوران العمالة بصورة أكبر بين المغتربين منها بين الليبيين في التخصصات العليا والمتوسطة وذلك لأن المغتربين تنتهي عقودهم ويسافرون ويأتي غيرهم جدد وبالتالي فإن الكفاءة في هذه الحالة قد لاترتفع وقد تنخفض في بعض الاحيان نتيجة لعدم إستقرار الجهاز الفني أو الاداري أو المالي الى غير ذلك. كذلك فإن المنشأة تكون مقيدة ولا تستطيع الاستثمار في العنصر البشري المغترب أي أنه قد لايمكن إقامة دورات تدريبية لهؤلاء المغتربين لأنه لايوجد ضمان لاستمرارهم في العمل إلا بقدر مايسمح به عقد العمل اما إذا ماتم إحلال الأيدي العاملة الوطنية محل العمالة الأجنبية فإن المنشأة تستطيع زيادة كفاءة العناصر الفنية والادارية فيها عن طريق الاستثمار في العنصر البشري كذلك فإنه يكون هناك إستقرارا في الوظائف ولايكون هناك تغيير مستمر كل فترة زمنية في الاشخاص الذين يؤدون الأعمال المختلفة.

٣ ـ سهولة اداء العمل وتوصيل المعلومات توصيلا كاملا: وهذا يتم بسهولة بين الوطنيين نظرا لأنهم من قاعدة إجتماعية واحدة وبالتالي فهم يعرفون نفس قواعد الاتصال سواء كان ذلك عن طريق اللغة أو غير ذلك من الوسائل التي تؤدي الى توصيل المعلومات اما

بالنسبة للاجانب فان ذلك قد يشكل بعض الصعوبة بالاخص إذا كان المقصود بالاجانب غير العرب. فالأيدي العاملة الأوربية مثلا أو الاسيوية قد نجد صعوبة في اداء الأعمال نظرا لعامل اللغة ولأختلاف الظروف الاجتماعية وغير ذلك. وبالتالي قد يحصل سوء فهم لكثير من الامور التي لها علاقة بالانتاج وهذا قد يؤدي الى تعطيل الانتاج أو إنخفاضه، هذه الظاهرة مثلا قد تظهر في بعض المهن مثل الطبيب الذي قد لايفهم علّة المريض اذا كان الطبيب لايتكلم لغة المريض ولا يعرف عاداته وتقاليده كذلك المدرس الذي قد يتحدث بلغة غير اللغة التي يجيدها الطالب. أيضا المهندس الذي قد لايفهمه الفنيين الذين يتلقون تعليماته والذي قد يكون من بيئة مختلفة تماما عن البيئة التي يشتغل فيها، كل هذا قد يؤدي الى صعوبة توصيل المعلومات ولتلافي هذه المعوقات فإن العمالة الوطنية كفيلة بالتخلص من هذه المشاكل.

هناك آثار أخرى تنعكس على الاقتصاد ككل نتيجة لبرنامج إحلال اليد العاملة الوطنية محل اليد العاملة الاجنبية من هذه الآثار:

١ ـ تخفيض العبء على ميزان المدفوعات: وجود الأجانب أو غير الوطنيين الذين يحق لهم تحويل جزء من دخولهم الى خارج البلاد يشكل عبء على ميزان المدفوعات حيث نجد ان تحويلات الأجانب للخارج تزداد بإستمرار نظرا لزيادة أعدادهم وزيادة دخولهم وبالتالي فإن هذه الزيادة في التحويلات لها آثار سالبه على ميزان المدفوعات لان تحويلات العاملين الأجانب تشكل ديون على البلاد لابد من دفعها بالعملات الصعبة التي قد تكون البلاد في أمس الحاجة اليها لاستعمالها في إستيراد المعدات والآلات وغير ذلك من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

كذلك فإن وجود الأعداد الكبيرة من الأجانب وارتفاع دخول هؤلاء الأجانب تؤدي الى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة، وبالتالي فان هذا يؤدي الى زيادة الاستيراد لسد الطلب المحلي وهذا أيضا له أثر سالب على ميزان المدفوعات. عليه فان التلييب أو إحلال اليد العاملة الوطنية محل اليد العاملة الاجنبية يؤدي الى تجنب هذه الاثار السالبه التي تحدث في ميزان المدفوعات فيؤدي الأحلال الى التقليل من تحويلات الأجانب للخارج كذلك يؤدي الى إنخفاض في الواردات نظرا لأنخفاض عدد المستهلكين.

٢ ـ هناك نوع آخر من المشاكل التي يتم تجنبها نتيجة الأحلال فهناك مشاكل إجتماعية قد تحدث نتيجة لوجود الأجانب بشكل كبير والمقصود هنا هم الأجانب غير العرب نظرا للاختلاف في العادات والتقاليد والدين، فكثيرا من الأشياء والمعاملات التي يظن الاجانب بانها تصرفات عادية ومقبولة في مجتمعاتهم المختلفة ولكنها غير مقبولة لدينا نظرا لأنه لدينا عادات وتقاليد مختلفة تتعارض مع بعض المبادئ المقبولة عند الأجانب. كذلك فان بعض الاجانب قد تكون إتجاهاتهم السياسية تختلف عن الاتجاهات السياسية والقومية المقبولة لدى المواطنين المحليين، وبالتالي فإن وجود أجانب ينتمون الى أنظمة سياسية مختلفة قد لايكون شئ مرغوب وعليه فان البديل لذلك هو محاولة إحلال العمالة الوطنية محل الأجانب حتى يتم تقليص كل المشاكل الأجتماعية والسياسية التي قد تصل الى حد الضغط السياسي على البلد.

٣ ـ وجود اليد العاملة الأجنبية تشكل عبء على الميزانية الأدارية وذلك نظرا لأن وجودهم يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين بالمجان مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والاسكان الى غير ذلك من الخدمات والسلع التي تقدم اما بالمجان لكل المقيمين داخل البلاد أو تقديمها بثمن أقل من التكلفة وعليه فان وجود الاعداد الكثيرة من الاجانب ذوي الدخل المرتفع يؤدي الى زيادة الطلب على مثل هذه السلع والخدمات وبالتالي يؤدي الى زيادة الاعباء على الميزانية الأدارية، لذلك فان عملية إحلال اليد العاملة الوطنية تؤدي الى تخفيف العبء على الميزانية الأدارية نتيجة لأنخفاض الطلب على الخدمات والسلع العامة وايضا السلع التي يتم تقديمها باسعار أقل من التكلفة.

أساليب الأحلال :

هناك عدة طرق يمكن إتباعها تؤدي في مجموعها الى الاعتماد على الأيدي العاملة الوطنية بقدر الامكان والتخلص من الأيدي العاملة الأجنبية في المجالات التي يمكن احلال العمالة الوطنية محلها. يمكن تلخيص هذه

الأساليب في أربع طرق رئيسية هي:
أولا: التدريب والتعليم. ثانيا: إعادة تخصيص القوى العاملة الوطنية حتى يتم التخلص من البطالة المقنعة. ثالثا: إستخدام أساليب (دوال) الانتاج التي تعتمد على كثافة أعلى نسبيا لرأس المال بدلا من الكثافة العالية لعنصر العمل. رابعا: زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

١ ــ التدريب والتعليم :

لاشك من أن الأحلال يعتمد بالدرجة الأولى على مدى الرغبة والجدية في احلال العنصر الوطني محل الأيدي العاملة الأجنبية وبالتالي فانه سواء على مستوى المنشأة الفردية أو على مستوى الاقتصاد ككل لابد من برامج للتدريب لتأهيل اليد العاملة الوطنية للوصول الى تغطية كل الوظائف الفنية المتوسطة والعليا بالعناصر الوطنية، فلا شك انه في بلد مثل ليبيا يمكن احلال الوظائف المتوسطه والعليا عن طريق التدريب وبرامج الدراسات الجامعية والعليا لأن التركيز على هذه المهن هو الذي يؤدي الى زيادة مستوى الرفاهية بالنسبة للمواطنيين وعدم التركيز على الوظائف الدنيا التي لاتحتاج الى مستويات تعليمية علية وبالتالي فان دخول هذه الفئات غالبا ماتكون منخفضة.

كما أنه في بلد مثل ليبيا لايمكن الأحلال في كل المهن والوظائف اذا ما أردنا ان نحقق نوع من التنمية الاقتصادية وذلك نظرا لقلة الموارد البشرية التي تعاني منها البلاد وعليه فانه من المستحسن التركيز على الوظائف الفنية العليا والمتوسطة وذلك ضمانا لسلامة الاقتصاد لان اتخاذ القرارات الفنية يتم عن طريق المواطنيين الذين يشعرون بارتباطهم المتين بالبلد ومصالحه، اما الوظائف العادية والتي تتطلب جزء بسيط من التعليم وبالتالي فان مسئولياتها تكون منخفضة فلا يوجد خطر كبير من استجلاب الأيدي العاملة الأجنبية للقيام بمثل هذه المهن خاصة وانه حتى في البلاد المتقدمة إقتصاديا غالبا ماتستورد الايدي العاملة العادية التي يمكن ان تؤدي مثل هذه الاعمال وبتكاليف منخفضة نسبيا.

وعليه فان التدريب والتعليم يجب ان يتركز على تلك المهن المهمة مثل المهن المذكورة في الجدول رقم ٣ وهي مهن المهندسين والاطباء والماليين ومدرسوا المراحل الثانوية والجامعية والعليا وبالتالي فان هذا لايتأتى الأ بالتركيز على فتح معاهد التدريب والكليات الجامعية التي تستطيع تخريج الكوادر الفنية اللازمة لعملية التنمية في هذه المجالات الفنية والقيادية المهمة. لو نظرنا الى الجدول رقم ٤ الذي يوضح توزيع الطلبه والطالبات في المراحل الدراسية المختلفة خلال سنتي ٧٠/٦٩ و ١٩٨١/٨٠ نجد ان:

(جدول ٤)
توزيع الطلبة والطالبات على مختلف المراحل التعليمية*

(العدد بآلاف)

المستوي التعليمي	عـدد الطلبـة		التوزيـع النسـبي	
	٧٠/٦٩	٨١/٨٠	٧٠/٦٩	٨١/٨٠
التعليم الابتدائي	٣٢٤,٦	٦٧٥,٠	٨٤,٩	٦٧,٠
التعليم الاعدادي	٣٨,٢	٢٢٢,٧	١٠,٠	٢٢,١
التعليم الثانوي العام	٩,١	٤٩,٤	٢,٤	٤,٩
معاهد المعلمين والمعلمات	٤,٧	٢٧,٨	١,٢	٢,٧
التعليم الفني	١,٥	١٣,٨	٠,٤	١,٤
التعليم الجامعي والعالي	٤,١	١٩,٣	١,١	١,٩
المجمـــوع	٣٨٢,٢	١٠٠٨,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

*امانة التخطيط : منجزات التحول الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠

هناك إرتفاع في نسبة التعليم الجامعي والعالي، وهو المستوى الذي يخرج الكوادر الفنية المختلفة. فقد ارتفعت نسبة طلبة هذا المستوى من ١,١ من مجموع الطلبة سنة ٧٠/٦٩ الى ١,٩٪ من مجموع الطلبة سنة ٨١/٨٠. كذلك نجد ان التعليم الفني قد تضاعفت نسبته بأكثر من ثلاث مرات حيث ارتفعت من ٠,٤٪ من إجماع الطلبة سنة ٦٩ /١٩٧٠ الى ١,٤٪ من إجمالي الطلبة سنة ٨١/٨٠ بالطبع إرتفعت كل النسب ماعدا التعليم الابتدائي الذي إنخفضت نسبته من مجموع الطلبه وهذه بالطبع خطوات في الاتجاه السليم أي ان السلم التعليمي يرتفع شيئا فشيئا لسد حاجة الاقتصاد من الكوادر الفنية العليا والمتوسطة ولكن يبدو ان التطور الذي حدث في السلم التعليمي لم يكن كافيا لسد حاجات البلد من خريجي الكليات المختلفة وبالتالي فان الحاجة ماسة لزيادة المؤسسات التعليمية العليا والمتوسطة مع وضع الحلول المناسبة للحد من الفاقد في التعليم والواضح في إنخفاض يسبة التعليم الجامعي والثانوي والفني من إجمالي الطلبة في كافة مراحل التعليم.

٢ ـ إعادة تخصيص القوى العاملة :

إحدى الوسائل التي يمكن اتباعها للتقليل من الأيدي العاملة الأجنبية هي إعادة تخصيص الأيدي العاملة الوطنية في المجالات المختلفة وذلك للرفع من إنتاجيتها، فلا شك من أن هناك بعض القطاعات التي تظهر فيها ظاهرة البطالة المقنعة وهذه الظاهرة تسود بشكل واضح من البلدان النامية أكثر من البلدان المتقدمة إقتصاديا وبما أن ليبيا هي إحدى البلدان النامية فإن هذه الظاهرة قد تكون موجوده في كثير من النشاطات خاصة في قطاع الأدارة وبالتالي فإنه لو سحبنا جزء من العمالة المتواجدة في قطاع معين فإن الانتاج لن يتغير وهذا دليل على وجود البطالة المقنعة، أي ان الانتاجيه الحديه لعدد من العاملين تساوي الصفر وهنا يجب البحث في قطاعات الاقتصاد المختلفة لاكتشاف أماكن البطالة المقنعة ومن ثم نقل جزء من الايدي العاملة من هذه الأماكن واعادة تخصيصها في الأماكن الأخرى التي يتواجد بها ايدي عاملة أجنبية وذلك لتحل محلها. وقد اتبعت هذه الطريقة في ليبيا في أوائل الثمانينات حيث تم نقل بعض الموظفين في الجهاز الأداري الى بعض المنشآت التي تحتاج الى أيدي عاملة ولاشك من أنه لاتزال توجد بعض جيوب البطالة المقنعة في كثير من الدوائر والأجهزة الأدارية.

٣ ـ استخدام أساليب الانتاج التي تعتمد على كثافة أكبر لعنصر رأس المال:

وهي احدى الطرق التي تنصح بها البلدان التي تفتقر الى عرض مناسب من الأيدي العاملة فكثير من الأعمال ونشاطات الانتاج يمكن لعنصر رأس المال ان يحل فيها محل عنصر العمل وبالتالي فانه يجب التركيز على استخدام دوال الانتاج التي تعتمد على عنصر رأس المال نسبيا أكبر من العمل وايضا التركيز على الصناعات التي تتميز باستعمالها لكثافة نسبية أكبر لرأس المال من العمل وهذا بالطبع سيؤدي الى تقليص الأدي العاملة الأجنبية بالنسبة للصناعات والنشاطات القائمة وايضا سيؤدي الى إقلال الحاجة الى أيدي عاملة أجنبية عندما يتم التركيز على عنصر رأس المال بدرجة أكبر.

٤ ـ زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة :

وهذا ماأكدت عليه خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، حيث تهدف الخطة الخمسية (٨١ ـ ٨٥) الى زيادة نسبة الاناث الليبيات الى مجموع القوى المنتجة الوطنية من ١١,١٪ سنة ١٩٨٠ الى ١٤,٧٪ سنة ١٩٨٥.

وعليه فان توقعات الخطة تقول بأن عدد الأناث المشاركات في القوى العاملة سوف يرتفع بنسبة ٧٠٪ تقريبا. أي من ٥٨,٩٠٠ الى ٩٩,٧٠٠ خلال سنوات الخطة. ولكن لاتعرف كيف سيتم توزيع القوى العاملة بين القطاعات المختلفة في نهاية الخطة.

ولاشك ان مساهمة هذه العوامل الأربعة مجتمعة سوف تؤدي الى إنخفاض اعتماد الاقتصاد الليبي على القوى العاملة غير الوطنية وبالتالي تحرير الاقتصاد من هذه التبعية وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات.

المراجـع :

١ ــ أمانة التخطيط: النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام ١٩٨٠

٢ ــ أمانة التخطيط: خطة التحول الأقتصادي والاجتماعي ١٩٨١ ــ ١٩٨٥.

٣ ــ أمانة التخطيط: منجزات التحول الأقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠.